دور المقاربات المتعددة اللغات والثقافات في ترسيخ العدالة اللغوية بالمدرسة المغربية

دة. نورة سهال
باحثة في علوم التربية
الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة مراكش آسفي المغرب

ملخص:

يشكل هذا المقال دعوة صريحة إلى إقرار وترسيخ العدالة اللغوية بالمغرب، من خلال المدرسة باعتبارها المعبر الأساسي لخلق التغيير، وبلوغ الإصلاح، وتحقيق العدالة، والإنصاف. ننطلق في هذا المقال من تصور مفاده أن المحيط اللغوي بالمغرب عامة، وفي السياق التعلمي خاصة، يفتقر إلى العدالة اللغوية، وتسوده حرب بين اللغات. ونقترح في هذا السياق، في سبيل ترسيخ العدالة اللغوية بالمدرسة المغربية، استثمار المقاربات المتعددة اللغات والثقافات، التي صاغها الإطار المرجعي للمقاربات المتعددة اللغات والثقافات (CARAP)، وحددها في أربع مقاربات: مقاربة اليقظة، مقاربة الفهم المتبادل بين اللغات ذات القرابة، المقاربة بين-ثقافية، مقاربة الديداكتيك المدمجة للغات؛ إذ تكتسي هذه المقاربات أهمية بالغة في تعزيز التعددية اللغوية، وخلق جسور بين مختلف اللغات المكتسبة والمُتعلَّمة، وتمكين المتعلمين من كفايات متعددة اللغات والثقافات، وترسيخ قيم الانفتاح والتعايش وتقبل الاختلاف.

كلمات مفتاحية: العدالة اللغوية، المقاربات المتعددة اللغات والثقافات، المدرسة المغربية.

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

سهال، نورة. (2024، أكتوبر). دور المقاربات المتعددة اللغات والثقافات في ترسيخ العدالة اللغوية بالمدرسة المغربية. مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، المجلد 1، العدد 7، السنة الأولى، ص 550-562.

Abstract:

In this paper, we aim to advocate for the establishment of linguistic justice in Morocco, through the education system as a key factor for change, reform, and ensuring justice and equity. This article is based on the premise that the linguistic environment in Morocco, particularly in the educational context, lacks linguistic justice and characterized by a conflict among languages. In this regard, we propose the implementation of plurilingual and intercultural approaches, as outlined by the Framework of Reference for Pluralistic Approaches (FREPA), which identifies four approaches: awakening to languages, intercomprehension between related languages, intercultural approach, and integrated didactic approach to languages. These approaches play a significant role in promoting linguistic diversity, establishing connections between various acquired and learned languages, equipping learners with multilingual and multicultural competencies, and fostering values of openness, coexistence, and acceptance of differences.

Keywords : linguistic justice, pluralistic approaches to languages and cultures, Moroccan school.

تقديم

يتسم المحيط اللغوي بالتعدد والاختلاف والتنوع والتعايش بين أنساق لغوية متباينة تحديداً العربية والأمازيغية والدارجة المغربية والفرنسية، الإضافة إلى الانجليزية بحكم ريادتها عالميا، وكذلك الاسبانية، إلى جانب أنساق لغوية أخرى، بشكل يمنح المغرب غنى ثقافيا؛ لكن عادة ما تطرح هذه التعددية اللغوية عدة قضايا وإشكالات وصراعات، نظرا لارتباطها بعدة أبعاد سياسية إيديولوجية واجتماعية واقتصادية، واقترانها بقضية الهوية الثقافية للأفراد والجماعات. ولطالما أفرزت التعددية اللغوية عدة صراعات، أو ما يُسمى بحرب اللغات، كما أطلق عليها السوسيولساني جان لويس كالفي[1]؛ إذ تبرز أطراف نزاع متعددة حول اللغة الأنسب في أن تحظى بالسيادة والهيمنة. فلقد اشتد الجدال في الآونة الأخيرة بالمغرب بخصوص الشأن اللغوي، خاصة في الميدان التعليمي التربوي، فقد اختلفت الآراء وتضاربت المواقف حول لغات التدريس، بين الفرانكوفونيين، ودعاة التعريب، والحركة الأمازيغية، والمدافعين عن الدارجة المغربية وإدراج النسق العامي في التعليم، فضلاً عن المنادين بتبني اللغة الإنجليزية بحكم ريادتها عالميا.

وفي هذا السياق، نطرح من خلال هذا المقال تصورا يصبو إلى تجاوز "الحرب اللغوية"، وتعزيز التعددية اللغوية، وترسيخ قيم التعايش وتقبل الاختلاف الذي يعد مصدر غنى وتنوع ثقافي بالمغرب. وندعو في هذا الصدد إلى إقرار وترسيخ "العدالة اللغوية" بالمغرب عامة، وفي السياق المدرسي خاصة، ونقترح، في سبيل تحقيق هذا المُبتغى، استثمار المقاربات المتعددة اللغات والثقافات بالمدرسة المغربية.

1. مفهوم العدالة اللغوية: الأسس والمرتكزات

تُعد "العدالة اللغوية" (linguistic justice) من أبرز المفاهيم السوسيولسانية الحديثة، ومن أكثرها إثارة للجدل لتعدد أبعادها التي تتسع لتشمل شتى الجوانب السياسية والاجتماعية والتعليمية التربوية. يستقي هذا المفهوم أهميته كذلك من انطوائه على بعد أخلاقي قيمي يحيل إليه مفهوم "العدالة"، الذي يقترن بمعاني الإنصاف والاعتراف، وضمان الحقوق، ونبد الحيف والإقصاء والاستبداد، وشتى ضروب الظلم والاضطهاد.

[1] كالفي، جان لويس (2008): حرب اللغات والسياسات اللغوية. ترجمة حسن حمزة. المنظمة العربية للترجمة. بيروت – لبنان. ط1

يعد الباحث فيليب فان باريس (Parijs, P. van) من الأوائل الذين وظفوا هذا المصطلح وأشاعوه، من خلال مؤلفه "العدالة اللغوية لأوربا والعالم" (Linguistic justice for Europe and for the World). وتقوم العدالة اللغوية، حسب باريس، على عدة دعائم[1]:

الإعتراف بالتنوع اللغوي داخل حدود الدولة، وتحقيق المساواة بين اللغات؛

تبني لغة مشتركة تحقق التواصل بين جميع مواطني الدولة "اللغة الوسيطة"؛

إمتلاك مواطني الدولة المقيمين في أقاليم الأقليات الشجاعة والتواضع لتعلم اللغات المحلية المرسمة وفق مبدأ الجهوية في تلك الأقاليم؛

تبني مبدأ الجهوية اللسانية القائم على الاعتراف بحق كل جماعة لغوية في توظيف لغتها داخل إقليمها.

تطرق باريس إلى مشكلة عدم المساواة أو الحيف التي يتعرض له الأشخاص الناطقون بلغات مهمشة سياسيا، إذ تكون فرصهم أقل على المستوى السوسيو-اقتصادي، مقارنة مع الناطقين باللغات المهيمنة والمسيطرة في الدولة. فبلوغ العدالة الاجتماعية رهين بتحقيق العدالة اللغوية بين المواطنين.

لقد أضحت العدالة اللغوية الثقافية مطلبا مُلحاً في ظل التحولات والصراعات التي يشهدها العالم، ويعد ويل كيمليكا (Kymlicka, W) من أبرز المدافعين عن التعددية الثقافية[2]. كما يدافع غرين (Grin, François) عن تعددية لغوية مفتوحة على كل اللغات، حتى ولو كانت لغة أقلية ضيقة الانتشار[3].

تقترن قضية ال/لاعدالة اللغوية (linguistic in/justice) بمفهوم "ال/لاأمن اللغوي" (linguistic in/security) الذي صاغه السوسيولساني وليام لابوف[4] (Labov, W)، 'اللاأمن اللغوي' (linguistic insecurity) لوصف الحالة التي يفتقر فيها المتحدث إلى الثقة ويضطر

[1] Parijs, P, Van (2011) : justice for Europe and for the world. Oxford university press.

[2] Kymlicka, W. (1995). Multicultural Citizenship: A Liberal Theory of Minority Right. Oxford: Oxford University Press.

[3] Grin, F (2010) : why multilingualism is affordable. Santiago de compostela, Seminario Sobre Lingua, Sociedade i politica en Galicia.

[4] Labov, W. (1966). The social stratification of English in New York City. Washington DC: Center for Applied Linguistics.

للتصنع في لكنته وطريقة كلامه ونطقه لتتناسب مع طريقة حديث طبقة اجتماعية أخرى يعتبرها أسمى.

2. مظاهر اللاعدالة اللغوية بالمغرب

تشهد المسألة اللغوية في المغرب تعقيداً مركباً يتجسد في التناقض الصارخ بين المواثيق الرسمية والتفعيل الواقعي، فبمقتضى الدستور، تعد العربية (المعيارية) والأمازيغية لغتين رسميتين للبلاد، أما فيما يخص الواقع الملموس المعاش للمشهد اللغوي في المغرب فيتجسد في هيمنة الدارجة المغربية باعتبارها النسق اللغوي المعتمد في التواصل، رغم عدم إدراجها في المواثيق المؤطرة. وبالنسبة للعربية المعيارية، فطابعها الرسمي لم يُمكن من توسيع مجالات توظيفها التي ظلت محصورة في بعض السياقات الرسمية (السياسية – الدينية – التعليمية- الإعلامية - ...)، خلافاً للفرنسية التي رغم كونها لغة أجنبية، وليست باللغة الرسمية أو الوطنية للبلاد، إلا أنها تحظى بحضور وسيادة، حتى أن كثيراً من القوانين والإصدرات الرسمية تُدون باللغة الفرنسية، وتعد من الشروط الأساسية لولوج سوق الشغل أكثر من العربية والأمازيغية -الرسميتين والوطنيتين-.

يعد إزاحة الأمازيغية أبرز مظاهر اللاعدالة اللغوية بالمغرب لقد نتج عن سياسة التعريب - غداة الاستقلال - إعطاء عناية وأولوية للغة العربية قادت إلى إقصاء وتهميش واضح للغة الأمازيغية التي أزيحت من المشهد السياسي ومن المنهاج التعليمي بالمغرب، رغم كونها المعبّر الأصيل عن الهوية التاريخية للمغرب. فقد كانت هناك مساعي لإبادتها، كما هو الشأن بالنسبة لمشروع إبادة اللهجات المحلية للمفكر عابد الجابري حيث يصرّح معلنا: (إن عملية التعريب الشاملة، يجب أن تستهدف ليس فقط تصفية اللغة الفرنسية كلغة حضارة وثقافة وتخاطب وتعامل، بل أيضا – وهذا بالأهمية بما كان- العمل على إماتة اللهجات المحلية البربرية منها أو "العربية" الدارجة. ولن يتأتى ذلك إلا بتركيز التعليم وتعميمه إلى أقصى حد في المناطق الجبلية والقروية، وتحريم استعمال أية لغة أو لهجة في المدرسة والإذاعة والتلفزة غير اللغة العربية الفصحى[1].

[1] الجابري، محمد عابد (1985): أضواء على مشكل التعليم بالمغرب. دار النشر المغربية. الدار البيضاء. ص 146

3. تدبير التعدد اللغوي بالمدرسة المغربية في الأطر المرجعية الرسمية

لا مجال لتشخيص واقع التدريس المتعدد للغات بالمدرسة المغربية دون الرجوع إلى مختلف الأطر القانونية المرجعية التي توجه هذا التدريس ابتداء بالميثاق الوطني للتربية والتكوين، ثم البرامج والتوجيهات التربوية.

1.3. في الميثاق الوطني للتربية والتكوين

يحظى "الميثاق الوطني للتربية والتكوين" بأهمية بالغة في المنظومة التعليمية التربوية بالمغرب منذ إصداره سنة 1999، ويتضمن تسع عشرة دعامة، خُصصت فيها الداعمة التاسعة للتطرق إلى مسألة اللغات بالمدرسة المغربية، تحت عنوان: "تحسين تدريس اللغة العربية واستعمالها وإتقان اللغات الأجنبية والتفتح على الأمازيغية"، وتشمل ما يلي[1]:

تعزيز تعليم اللغة العربية وتحسينه؛

التفتح على الأمازيغية (يمكن للسلطات التربوية الجهوية اختيار استعمال الأمازيغية أو أية لهجة محلية للاستئناس وتسهيل الشروع في تعلم اللغة الرسمية في التعليم الأولي وفي السلك الأول من التعليم الابتدائي..)؛

التحكم في اللغات الأجنبية.

يبدو واضحاً من خلال هذه الدعامة أنها قد اختزلت التعدد اللغوي في المغرب في العربية المعيارية واللغات الأجنبية فقط، دون اهتمام باللغة الأمازيغية التي لم تذكر إلا باعتبارها محض عنصر هامشي يمكن فقط للمدرِّس الاستئناس به في السنوات الأولى لتعليم اللغة الرسمية المتمثلة في العربية.

2.3. في الرؤية الاستراتيجية (2015- 2030)

خُصصت الرافعة الثالثة عشرة من الرؤية الاستراتيجية للشأن اللغوي، (من الفصل الثاني: من أجل مدرسة الجودة للجميع)، تحت عنوان " التمكن من اللغات المدرسة وتنويع لغات التدريس "، من خلالها تم تحديد وضع كل لغة على حدة داخل المدرسة بوضوح، يعد عاملاً حاسماً في إطار تدريس اللغات والتدريس بها، ومن ثم تحقيق التكامل فيما بينها. بمراعاة ما يلي[2]:

[1] الميثاق الوطني للتربية والتكوين (1999). اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين. المملكة المغربية. ص 38- 39

[2] الرؤية الاستراتيجية للإصلاح2015 -2030. المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. المملكة المغربية. ص 36

اللغة العربية: اللغة الرسمية للدولة؛

اللغة الأمازيغية هي أيضاً لغة رسمية للدولة، ورصيد مشترك للمغاربة دون استثناء؛

اللغات الأجنبية الأكثر تداولاً في العالم؛

تتوخى الهندسة المقترحة تحقيق الأهداف التالية[1]:

تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص في التمكن من اللغات: فهما وشفهياً وقراءةً وكتابة وتعبيراً؛

جعل المتعلم عند نهاية التعليم الثانوي (الباكلوريا) متمكناً من اللغة العربية، قادراً على التواصل باللغة الأمازيغية، متقناً للغتين أجنبيتين على الأقل، وذلك ضمن مقاربة متدرجة تنتقل من الازدواجية (العربية + لغة أجنبية) إلى التعدد اللغوي (العربية+ لغتين أجنبيتين أو أكثر)؛

اللغة العربية لغة التدريس الأساس. ويتم تفعيل مبدأ التناوب اللغوي بالتدرج من خلال تدريس بعض المضامين أو المجزوءات بالفرنسية بالثانوي التأهيلي على المدى القريب، وبالإعدادي على المدى المتوسط، وبالإنجليزية في الثانوي التأهيلي على المدى المتوسط؛

مراجعة مناهج وبرامج تدريس اللغة العربية واللغات الأجنبية؛

مواصلة المجهودات الرامية إلى تهيئة اللغة الأمازيغية لسنيا وبيداغوجيا.

تتوخى هذه الهندسة اللغوية المقترحة تحقيق مايلي – على المدى القريب والمتوسط والبعيد – عبر مختلف الأسلاك التعليمية:

التعليم الأولي: استثمار المكتسبات اللغوية الثقافية للطفل، وإدراج اللغة العربية والفرنسية، مع التركيز على التواصل الشفهي.

التعليم الابتدائي: إلزامية اللغة العربية والأمازيغية والفرنسية، في أفق إدراج الإنجليزية في السنة الرابعة.

التعليم الإعدادي: إلزامية العربية والفرنسية، وكذلك إلزامية الإنجليزية، مع التدرج في تعميم تدريس الأمازيغية بالإعدادي، في أفق تعميمها على باقي الأسلاك.

[1] الرؤية الاستراتيجية للإصلاح2015 -2030. المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. المملكة المغربية. ص 37..41.

التعليم الثانوي التأهيلي: إلزامية العربية والفرنسية وأيضاً الإنجليزية مع إدراجها في تدريس بعض المضامين أو المجزوءات على المدى المتوسط. مع التدرج في تعميم تدريس الأمازيغية. مع إدراج لغة أجنبية ثالثة خاصة الإسبانية.

التعليم العالي: تنويع الخيارات اللغوية، فتح مسارات لمتابعة الدراسة باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية، مع تشجيع البحث العلمي بالإنجليزية، إحداث مسالك متخصصة في اللغتين العربية والأمازيغية وفي اللغات الأجنبية – إدراج التكوين في الكفاية التواصلية باللغتين العربية والأمازيغية في مؤسسات تكوين الأطر.

ملاحظات وتعليقات حول مضامين الرؤية الاستراتجية بخصوص لغات التدريس

رغم استناد هذه الرافعة إلى المرتكزات الثلاثة (تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص – حضور اللغتين الوطنيتين الرسميتين في مستوى مكانتهما الدستورية الاجتماعية – إرساء تعددية لغوية تدريجية متوازنة) إلا أن هناك غياباً واضحاً – غير مبرر – لمبدأ الإنصاف خاصة فيما يتعلق بالأمازيغية التي من المفترض أن كونها لغة وطنية رسمية سيكسبها مكانة وأولوية على اللغات الأجنبية، لكن الملاحظ ان هناك تأكيداً وتركيزاً في مختلف محاور هذه الرافعة على **إلزامية** اللغة العربية والفرنسية والإنجليزية، وضرورة التمكن منها وإتقانها أثناء الحصول على الباكلوريا، بينما الحديث عن الأمازيغية لازالت تلفه نوع من الضبابية وغياب الحسم، فعلى المدى القريب والمتوسط وحتى البعيد لم يخرج النقاش من دائرة "مواصلة الجهود" ومحاولة السعي إلى تعميمها، دون حسم في إلزاميتها في بقية الأسلاك التعليمية، كما أن هناك غياباً عن الحديث عن التمكن أو الإتقان بل فقط "القدرة على التواصل".

نلاحظ كذلك تراجعاً واضحاً لهيمنة اللغة العربية السائدة قبلاً على حساب اللغات الأجنبية التي تحل محلها تدريجياً في تدريس بعض المضامين والمجزوءات. رغم أن مبدأ الإنصاف يقتضي منح الأولوية والمركزية للغات الرسمية الوطنية. وهذا ما يتضح جليا من خلال تعويض العربية بالفرنسية في تدريس المواد العلمية في السلك الثانوي، فضلاً عن اتخاذها اللغة الأساسية في التعليم العالي.

4. المقاربات المتعددة اللغات والثقافات وأهميتها في تحقيق العدالة اللغوية

لقد وُجِّه اهتمام البحث في مجال ديداكتيك اللغات نحو تدبير التعددية اللغوية، ما قاد إلى تبني المقاربات المتعددة اللغات كما هو مبين في الإطار المرجعي للمقاربات المتعددة اللغات

والثقافات (CARAP) الذي حددها في أربع مقاربات ألا وهي[1]:

اليقظة اللغوية (éveil aux langues)

مقاربة الفهم المتبادل بين اللغات ذات القرابة (L'intercompréhension entre les langues parentes)

المقاربة بين-ثقافية (L'approche interculturelle)

مقاربة الديداكتيك المدمجة للغات (La didactique intégrée des langues)

تختص مقاربة **اليقظة في اللغة** (Eveil aux langues) بكونها موجهة بالأساس إلى التلاميذ في مراحل التعليم الأولي، من خلال دفعهم منذ الوهلة الأولى إلى الانفتاح على مختلف الأنساق اللغوية، بما في ذلك اللغات التي غير المقررة في التدريس باعتبارها مقاربة متعددة "قصوى"، تتسع لتشمل على كل لغات العالم دون أي إقصاء.

تُوظَّف **مقاربة الفهم المتبادل** (l'intercompréhension) في تدريس عدة لغات تنتمي إلى نفس الأسرة اللغوية، كما هو الشأن مثلاً بالنسبة للغات الرومانية المنحدرة من اللغة الأم اللاتينية: الفرنسية، الإسبانية، الإيطالية...الخ، سواء تعلق الأمر بالأسرة اللغوية التي تنتمي إليها لغة المتعلم أو " لغة المدرسة"، أو بالأسرة اللغوية للغة تعلمها التلاميذ من قبل؛ فقد أكدت مجموعة من الدراسات أن اللغات الأم تسهل تعلم لغة المدرسة إذا كانت بينهما قرابة.

تركز **المقاربة بين-ثقافية (approche interculturelle)** على أهمية البُعد الثقافي في تعلم اللغات، إذ لا تقتصر المقاربة بين-ثقافية على تمكين المتعلمين من مهارات لغوية في اللغات الأجنبية، بل تُراعي الدور المحوري الحساس الذي يلعبه البُعد الثقافي في ديداكتيك اللغات من خلال السعي إلى جعل المتعلم يستوعب الحمولات الثقافية للغة المتعلَّمة، وذلك باعتماد أسس ديداكتيكية للتعريف بالظواهر الثقافية، وتعزيز التواصل بين الأفراد من خلفيات ثقافية مختلفة؛ ولهذا تعتبر هذه المقاربة هي أولى المقاربات المتعددة وأكثرها تأثيرا على ديداكتيك اللغات.

تُتيح **مقاربة الديداكتيك المدمجة للغات** (la didactique intégrée des langues) للمتعلمين إنشاء روابط بين جميع اللغات التي درسوها طيلة مسارهم الدراسي، فهي تتيح أجرأة المبدأ العام لجميع التعلمات، من أجل الاقتراب مما هو أقل معرفة .وبمعنى آخر، تهدف هذه

[1] Candelier, M et al. (2013). P 6 -7.

المقاربة إلى الارتكاز على لغة سبق اكتسابها (في البيت) أو تعلمها (في المدرسة) لتسهيل الولوج إلى لغة أجنبية أولى، ثم على هاتين اللغتين لتسهيل الولوج للغة أجنبية ثانية.

5. سبل استثمار المقاربات المتعددة اللغات والثقافات في المدرسة المغربية

ينبغي التفكير في السبل الفعالة والملائمة لاستثمار المقاربات المتعددة اللغات في المدرسة اللغوية، التي تضم عدة أنساق لغوية مختلفة، عوض حرب اللغات التي يشهدها المغرب، والمدفوعة بتعصبات إيديولوجية. تتوخى هذه المقاربات المتعددة اللغات والثقافات ترسيخ التعددية اللغوية، وتعزيز قيم الانفتاح والتعايش، وتقبل الاختلاف، في إطار عدالة لغوية تحل محل حرب اللغات القائمة على الانغلاق على أحادية لغوية، وإقصاء اللغات الأخرى المختلفة.

نقصد باستثمار المقاربات المتعددة اللغات والثقافات بالمدرسة المغربية، سواء بشكل صريح أو ضمني، الاستفادة من الروابط ومواطن التشابه القائمة بين مختلف الأنساق اللغوية (سواء المعيارية أو غير المعيارية) المكتسبة والمتعلمة في ظل التعدد اللغوي بالمغرب، وتدبير مظاهر الاختلاف القائمة بينها، في سياق تربوي تعليمي يحتكم إلى التعددية اللغوية الثقافية.

تفتح مقاربة اليقظة في اللغة أمام المتعلم، في مراحله الأولى من التمدرس، آفاقاً لغوية متعددة واسعة تتجاوز اللغات المقررة في المنهاج، لتشمل أقصى عدد ممكن من اللغات بمختلف تلوناتها، وتُعرِّفُه على خطوط مختلفة من لغات العالم، وتوقظ إدراكه حول التعددية اللغوية.

تقوم مقاربة الفهم المتبادل على استثمار التشابه القائم بين اللغات من نفس الأسرة اللغوية، كما هو الحال بالنسبة للفرنسية والإنجليزية والإسبانية، ذات الأصل اللاتيني المشترك، التي تُعد اللغات الأجنبية الأساسية التي ينبغي إتقانها والتمكن منها. وبناءً على هذا الأساس، فالفرنسية، باعتبارها لغة أجنبية أولى للتلاميذ، يمكن أن تُتخذ مدخلا لتعلم اللغة الأجنبية الثانية (الإنجليزية أو الإسبانية) نظراً للتماثلات القائمة بين هذه اللغات.

تُمكِّن المقاربة المدمجة للغات من استثمار أوجه التشابه القائمة بين مختلف الأنساق اللغوية، المكتسبة والمتعلمة، المعيارية منها وغير المعيارية، في التعلم؛ إذ تطرح سبلاً فعالة للاستفادة من اللغة 1 (اللغة الأم) لتعلم اللغة 2، واستثمار اللغتين 1 و2 في تعلم لغة أخرى أجنبية ثالثة... وفق سيرورة تراعي الروابط والوشائج القائمة بين مختلف هذه اللغات، وتنطلق من مبدأ خضوعها لنظام مُوحد. وبناءً على هذا الأساس، ينبغي مراعاة الأواصر القائمة بين الأنساق اللغوية الثلاثة: الأمازيغية، والدارجة المغربية والعربية، في السياق التعليمي الديداكتيكي، مادمت الدارجة

المغربية مجال توارد بين الأمازيغية والعربية[1]؛ إذ يجب الحرص على استثمار التماثلات المشتركة بين الدارجة المغربية (المُكتسبة فطريا) وبين العربية المعيارية، تحديداً السنوات الأولى من التمدرس، واتخاذها معبراً لتيسير تعلم الأحرفية العربية، كما ينبغي الاستفادة من الترابطات القائمة بين كل من الأمازيغية والدارجة المغربية (التي سبقت الإشارة إليها) في تدريس الأمازيغية للناطقين بالدارجة.

مزايا اعتماد المقاربات المتعددة اللغات والثقافات في المدرسة المغربية

من شأن توظيف المقاربات المتعددة اللغات والثقافات في المدرسة المغربية، ولو بشكل ضمني، تحقيق عدة أهداف أساسية أهمها:[2]

تمكين المتعلمين من كفاية متعددة اللغات والثقافات (compétence plurilingue & pluriculturelle) لأن الكفاية اللغوية لم تعد وحدها كافية في ظل التعدد اللغوي-الثقافي الذي يسود العالم.

تنمية الوعي الميتالغوي لدى التلميذ في فترة مبكرة.

جعل التلميذ يكتشف أن الهوية المغربية قائمة على التعدد والتنوع بين ما هو أمازيغي وعربي وفرنسي وإنجليزي وإسباني...الخ.

معرفة أن بناء الهوية رهين بانفتاحها وتفاعلها لا بالانغلاق والأحادية.

اِمتلاك معارف عن التنوع اللساني الاجتماعي بالمغرب.

معرفة أن تطابق كلمتين في لغات مختلفة لا يعني أن لهما نفس المعنى.

ترسيخ مبدأ المساواة بين اللغات، ونبد إيديولوجية تحقير ثقافة/لغة مقابل تقديس ثقافة/لغة أخرى.

تقبل لغة/ثقافة الآخر المختلف، ونبد شتى أشكال الانغلاق والتعصب والإقصاء.

اِطلاع التلميذ على علاقات التأثير والتأثر بين اللغات، من خلال رصد أوجه التشابه بينها.

[1] شفيق، محمد (1999). ص8.

[2] Candelier, M et al. (2013). P 25..57.

خاتمة

نخلص في الأخير إلى تعدد مظاهر وتجليات غياب العدالة اللغوية بالمغرب، وما يترتب عنها من حرب بين اللغات، وتفاوتات في الفرص على مستوى الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، وإقصاء وحيف على المستوى الثقافي الهوياتي. وتبرز ملامح هذه "اللاعدالة اللغوية" أكثر في المجال التعليمي التربوي لتخلق هوة بين فرص المتعلمين على كافة المستويات والأصعدة.

في ظل هذا الوضع، تُعد العدالة اللغوية مطلبا أساسياً وجب السعي إلى بلوغه وترسيخه عبر مختلف المجالات، خاصة الميدان التعليمي التربوي الذي شكل محور اهتمامنا في هذا المقال. إذ يُفترض أن تُسهم المدرسة بشكل فعال في تعزيز التعددية اللغوية والثقافية. ونقترح، في سبيل تحقيق هذا المُبتغى، استثمار المقاربات المتعددة اللغات والثقافات، ولو بشكل ضمني، في المدرسة المغربية.

لائحة المصادر والمراجع

المراجع العربية:

- الجابري، محمد عابد (1985): أضواء على مشكل التعليم بالمغرب. دار النشر المغربية. الدار البيضاء
- الرؤية الاستراتجية للإصلاح2015 -2030. المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. المملكة المغربية
- شفيق، محمد (1999): الدارجة المغربية مجال توارد بين الأمازيغية والعربية. أكاديمية المملكة المغربية. الرباط.
- العمري، نادية & فطيش، عبد الإله(2018): العدالة اللغوية في المجتمع المغربي: مقاربة مفاهيمية وتحديد الإكراهات وسبل التطوير. المجلة الدولية المتخصصة. المجلد 7. العدد 12. ص162-166.
- الفاسي الفهري، عبد القادر (2019): العدالة اللغوية والنظامة والتخطيط. دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع. عمان، الأردن. ط1.
- كالفي، جان لويس (2008): حرب اللغات والسياسات اللغوية. ترجمة حسن حمزة. المنظمة العربية للترجمة. بيروت – لبنان. ط1
- كوندولي، ميشيل وآخرون(2013): إطار مرجعي للمقاربات المتعددة للغات والثقافات. المركز الأوربي للغات الحية. طبع في النامسا. ترجمة فاطمة الخلوفي – نادية العمري- علال بن العزمية. فريق علم نفس التعلم: التربية، التقييم. كلية علوم التربية- جامعة محمد الخامس بالرباط.
- المدلاوي، محمد (2019): العربية الدارجة. إملائية ونحو: الأصوات، الصرف، التركيب، المعجم (كتاب محرر بعربية مغربية وسطى). مركز تنمية الدارجة، زاكورة. الدار البيضاء. المغرب.

- الميثاق الوطني للتربية والتكوين(1999). اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين. المملكة المغربية.

المراجع الأجنبية:

- Candelier, M et al. (2013) : CARAP (Carde Européen Référence des Approches Plurielles des Langues et des Cultures). Graz : Conseil de l'Europe.
- Grin, F (2010) : why multilingualism is affordable. Santiago de compostela, Seminario Sobre Lingua, Sociedade i politica en Galicia.
- Kymlicka, W. (1995). Multicultural Citizenship: A Liberal Theory of Minority Right. Oxford: Oxford University Press.
- Labov, W. (1966). The social stratification of English in New York City. Washington DC: Center for Applied Linguistics.
- Lyvé, S (1990) : Parlers arabes des juifs au Maroc : particularités et emprunts. Thèse de Doctorat d'Etat. Paris.
- Parijs, P, Van (2011) : justice for Europe and for the world. Oxford university press.